
إستخدام التحليل بالنسب المالية.....ياسر باسردة./ أ.د. كساب علي

استخدام التحليل بالنسب المالية في تقييم سياسات إدارة الأموال بالمصارف

Use of analysis of financial ratios to assess the policies of the management of funds banks

(حالة المصارف اليمنية - دراسة مقارنة)

(The case of banks a comparative study of Yemen)

" أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال "

"Dissertation submitted to obtain a doctorate degree in Business"

إعداد ياسر محمد قاسم باسردة إشراف أ.د. كساب علي
جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير فرع إدارة الأعمال

تمهيد:

تمثل البنوك دور هام في البناء الاقتصادي لأي دولة، إذ تعد الشريان الذي يمد القطاع الاقتصادي بالتمويل اللازم لعملية الاستثمار وتحقيق التنمية في شتى المجالات، وهذا الدور لا يختلف باختلاف نوعية البنوك تقليدية كانت أو إسلامية، وهي في سبيل تأديتها لذلك الدور مرهونة بجملة من المتغيرات والعوامل المؤثرة فيها، كاشتداد حدة المنافسة، والتطور التكنولوجي، وعولمة أسواق المال، والأنظمة والقوانين التي تحكم عملها، مما يحتم عليها تبني سياسات ناجحة وإدارتها على وجه يحقق التناسب بين وقت الحصول على الأموال وكميتها، واستثمار تلك الأموال في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة. وللحكم على مدى نجاح مثل تلك السياسات يتطلب منها التقييم الدوري والمنتظم لمجمل تلك السياسات، من خلال إتباع أساليب علمية، كالتحليل بالنسب المالية تمكن من التقييم الصحيح لمجمل تلك السياسات.

أن ظهور البنوك الإسلامية وعملها جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية، في ظل بيئة تقليدية تختلف عن طبيعة عملها، حتم عليها التكيف مع تلك البيئة التقليدية حتى تستطيع البقاء والاستمرار في ظل ذلك النظام التقليدي سواء كان على المستوى المحلي أو الصعيد الدولي. ولذا جاءت هذه الدراسة من أجل

إستخدام التحليل بالنسب المالية..... ياسر باسردة. / أ.د. كساب علي

معرفة مدى استخدام التحليل بالنسب المالية في تقييم سياسات إدارة الأموال في كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

وللقيام بهذه الدراسة قام الباحث بمسح للدراسات السابقة في هذا المجال بهدف التعرف على أهم النتائج التي أسفرت عنها تلك الدراسات، وحتى يستطيع تحديد موقع دراسته من بين تلك الدراسات، والتي جاءت على ثلاثة أقسام هي: أ - دراسات تطرقت لاستخدام التحليل المالي، والنسب المالية: وعددها 5 دراسات.

ب- دراسات تطرقت للتقييم، وتقييم سياسات إدارة الأموال تحديداً: وعددها 7 دراسات.

ج- دراسات تطرقت للمقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: وعددها 5 دراسات.

ومن خلال إطلاع الباحث على تلك الدراسات تبين له ما يلي:

1 - تركيزها على جزئية واحدة، أو جانب من الموضوع كاستخدام التحليل المالي والنسب المالية في مجالات أخرى غير تقييم سياسات إدارة الأموال، أو تقييم سياسات إدارة الأموال في البنوك التقليدية دون البنوك الإسلامية والعكس، أو المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في مجالات أخرى. إلا أننا في دراستنا هذه أخذنا الموضوع بنظرة شمولية تتعلق باستخدام التحليل بالنسب المالية في تقييم سياسات إدارة الأموال بالمصارف كدراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

2 - تم أخذ هذه الشمولية للموضوع ضمن البيئة الثقافية، أي إدماج العنصر الثقافي لبيئتين مختلفتين هي البيئة التقليدية والبيئة الإسلامية لتلك البنوك.

3 - رغم اهتمامنا بالكل أو الشمولية للموضوع، فإننا بدأنا بالجزء وصولاً إلى ذلك الكل من خلال التوفيق بين عدد من المستويات لإيجاد نموذج يقلل من التعارض، ويولد نوع من الانسجام بين البنوك التقليدية، والبنوك الإسلامية في ظل هذه البيئات، وذلك من خلال التقريب بين:

المستوى الأول: بيئة البنوك التقليدية، وبيئة البنوك الإسلامية.
المستوى الثاني: بيئة البنوك التقليدية، وبيئة البنوك الإسلامية، والبيئة اليمنية.

إستخدام التحليل بالنسب المالية.....ياسر باسردة./ أ.د. كساب علي

المستوى الثالث: بيئة البنوك التقليدية، وبيئة البنوك الإسلامية، والبيئة اليمينية، والبيئة الدولية.

لكل تلك الاختلافات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية والتي تعد بمثابة مبررات علمية في نظرنا لاختيارنا هذه الدراسة، أمكن لنا تحديد الظاهرة المدروسة في هذه الدراسة وهي مدى كفاءة المؤشرات المالية بالنسب في تقييم سياسات إدارة الأموال في المصارف على اختلافها إسلامية كانت أو تقليدية. ويمكن توضيح الإشكالية من خلال صياغتها في الأسئلة الآتية:

- 1 - هل للبيئة تأثير في اختلاف النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم سياسات إدارة الأموال؟
- 2 - أي من النسب المالية أنجح من غيرها في تقييم سياسات إدارة الأموال في المصارف اليمينية؟
- 3 - هل يمكن إيجاد نموذج مشترك من النسب المالية بين كل من البنوك التقليدية، والبنوك الإسلامية اليمينية يستخدم لتقييم سياسات إدارة الأموال فيها؟

أ - أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان مدى اختلاف النسب المالية المستخدمة في تقييم سياسات إدارة الأموال في المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية، ومدى أهمية استخدام تلك النسب في كلا النوعين من المصارف، وصولاً إلى إيجاد نموذج من النسب المالية مشترك بينهما.

ب - فرضيات الدراسة:

على ضوء أهداف الدراسة وأسئلتها تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى:

"لا تختلف أهمية استخدام التحليل بالنسب المالية في تقييم سياسات إدارة

أموال المصارف اليمينية تبعاً لاختلاف نوعية المصرف تقليدي كان أو إسلامي".

الفرضية الرئيسة الثانية:

"لا تختلف النسب المالية المستخدمة في تقييم سياسات إدارة الأموال في

المصارف اليمينية تبعاً لاختلاف نوعية المصرف تقليدي كان أو إسلامي".

الفرضية الرئيسة الثالثة:

إستخدام التحليل بالنسب المالية..... ياسر باسردة. / أ.د. كساب علي

"يمكن إيجاد نموذج مشترك, يتكون من عدد من النسب المالية بين كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية, يستخدم لتقييم سياسات إدارة الأموال في المصارف اليمنية عينة الدراسة".

الفرضية الرئيسة الرابعة:

"لا تختلف أهمية استخدام معايير بازل لقياس كفاية رأس المال تبعاً لاختلاف نوعية المصرف تقليدي كان أو إسلامي".

الفرضية الرئيسة الخامسة:

"هناك عقبات ومشكلات تعترض عمل المصارف الإسلامية نتيجة وجودها في نظام اقتصادي مبني على قوانين وضعية عكست آثارها على هذه المصارف".

ج - حدود الدراسة:

أ- الحدود المفاهيمية (الخاصة بمجال الدراسة):

تتمثل الحدود المفاهيمية للدراسة في استخدام أسلوب التحليل بالنسب المالية في تقييم سياسات إدارة الأموال. كما تم الاقتصار عند مقارنة المؤشرات المالية في البيئات المختلفة للبنوك التقليدية والإسلامية على تسعة بنوك (خمسة بنوك تقليدية، وأربعة إسلامية) وهو ما يشكل (60%) من إجمالي البنوك اليمنية, أما في مجال تقييم السياسات فتم أخذ جميع البنوك الإسلامية والتقليدية, مع الاقتصار في التقييم على استخدام نسبي المساهمة, والنمو وبعض النسب الأخرى, حسب توافر البيانات الخاصة بها.

ب- الحدود المكانية:

تم التركيز في هذه الدراسة على المصارف العاملة في الجمهورية اليمنية، وأقتصرت الدراسة على المراكز الرئيسة وفروعها في كل من صنعاء وعدن وذلك للآتي:

- 1 - وفروع هذه المراكز والفروع في مدن يسهل الوصول والإقامة فيها.
- 2 - إن طبيعة الدراسة تحتم أخذ مراكز البنوك والفروع الرئيسة لها؛ لكونها الوحيدة القادرة على الإجابة على أسئلة الدراسة، وإليها تتجمع وتحلل بيانات الفروع الأخرى.
- 3 - ارتفاع وعي المبحوثين في تلك المراكز والفروع.
- 4 - اتساع شريحة الموظفين والإداريين في مثل تلك المراكز والفروع.

5 - تركز أغلب البنوك في هاتين المحافظتين.

ج- الحدود الزمنية:

تغطي الدراسة التطبيقية لتقييم سياسات إدارة الأموال بالمصارف اليمنية مدة زمنية قدرها ثمان سنوات، تبدأ من (1999-2006م)، وهي سلسلة زمنية كافية للحصول على نتائج أكثر دقة في نظر الباحث. كما أن هذه المدة شهدت استقراراً اقتصادياً وسياسياً في اليمن.

د - منهج الدراسة:

أعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي، من خلال توصيف، وتحليل بيئتي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وكذا النسب المالية، وسياسات إدارة الأموال، في ظل اختلاف بيئة المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية. كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال استمارة استبانة وجهت إلى مدراء وموظفي البنوك عينة الدراسة، قصد الإجابة على إشكالية الدراسة، واختبار صحة الفرضيات المتبناة.

هـ - هيكل الدراسة:

يحتوي هيكل الدراسة إطاراً عاماً وخمسة فصول:

شمل **الإطار العام للدراسة:** إشكالية الدراسة، وأهميتها، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، وأسئلتها، وفرضياتها، وحدودها، والمنهج المستخدم، وكذا الدراسات السابقة في هذا المجال، والصعوبات التي واجهت الباحث.

الفصل الأول: خصص لمناقشة كل من المصارف التقليدية والإسلامية في

ثلاثة مباحث، إذ تم تناول المصارف التقليدية في المبحث الأول منه. أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى المصارف الإسلامية. وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف بين كلا النوعين من المصارف.

أما الفصل الثاني: فقد خصص لدراسة التحليل المالي والنسب المالية، وفيه

تم التطرق إلى التحليل، والتحليل بالنسب المالية في المبحث الأول منه. أما المبحث الثاني من هذا الفصل فتم فيه تناول أهم النسب المالية متطرقاً إلى جملة من النسب التي تقيس كل من: السيولة، والربحية، والنشاط، وغيرها من النسب. في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى النسب المالية المستخدمة في كل نوع من المصارف.

إستخدام التحليل بالنسب المالية..... ياسر باسردة. / أ.د. كساب علي

الفصل الثالث: خصص لمناقشة المعايير العالمية لتقييم سياسات إدارة الأموال في أربعة مباحث ناقشت على الترتيب معايير بازل لكفاية رأس المال، وعلاقة تلك المعايير بالبنوك الإسلامية، وصلاحيه تلك المعايير للبيئة اليمنية، ومدى ما تم تطبيقه من تلك المعايير في البيئة اليمنية.

وفي الفصل الرابع: تم مناقشة سياسات إدارة الأموال وتقييمها في البنوك اليمنية، فخصص المبحث الأول منه لدراسة أهم سياسات إدارة الأموال في المصارف. كما تم التطرق في المبحث الثاني منه إلى تقييم أهم تلك السياسات في المصارف اليمنية.

أما الفصل الخامس: فخصص لتحليل نتائج الدراسة الميدانية، وفيه تم التطرق أولاً للتطور التاريخي للمصارف في اليمن، ولنبداه عن البنوك عينة الدراسة، ثم لإجراءات الدراسة الميدانية، وتحليل ومناقشة إجابات عينة الدراسة. وأخيراً تم التطرق لنتائج الدراسة ومقترحاتها، وأفاقها المستقبلية. و - الأساليب الإحصائية المستعملة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأساليب الإحصائية الآتية:

- 1 - التكرارات والنسب المئوية.
 - 2 - المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، إذ تم تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، ثم حساب المدى. ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح.
 - 3 - اختبار T للعينات المستقلة، لمعرفة دلالة الفروق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- ز - نتائج الدراسة:

تناولت الدراسة استخدام التحليل بالنسب المالية في تقييم سياسات إدارة الأموال بالمصارف كدراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية اليمنية، وذلك من خلال إتباع المنهج الاستنباطي لتوصيف وتحليل بيئتي تلك البنوك؛ بهدف إيجاد نقاط تقارب والتقاء بين تلك البيئتين، وصولاً إلى إيجاد نموذج مشترك من النسب المالية بين كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية يصلح لتقييم سياسات إدارة الأموال في تلك البنوك، ثم تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتطبيق ما تم استنباطه في الجانب النظري على البنوك التقليدية والإسلامية اليمنية، وذلك من خلال تقديم استبانة لمبحوثي (خمسة بنوك تقليدية

إستخدام التحليل بالنسب المالية..... ياسر باسردة. / أ.د. كساب علي

أخذت كعينة ممثلة للبنوك التقليدية اليمنية الـ (15) ومقارنتها (بإجمالي البنوك الإسلامية اليمنية الأربعة), وخلص الباحث من ذلك إلى أهمية استخدام النسب المالية في تقييم سياسات إدارة الأموال بالمصارف اليمنية. وتوصل من الدراسة إلى النتائج الآتية التي تقرب بين بيئتي البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، والمحكومة في عملها بتأثير البيئتين اليمنية، والدولية:

وهذه النتائج جاءت على النحو الآتي:

أ- النتائج المتعلقة بالجانب العملي:

تم تقييم بعض سياسات إدارة الأموال في المصارف اليمنية خلال المدة من 1999-2006م, باستخدام نسبي المساهمة، والنمو، وعدد من النسب المالية الأخرى، ومقارنة نتائج التقييم بإجمالي القطاع المصرفي العربي، أو ببعض الدول العربية، أو بتلك المعايير المعمول بها في المجال المحدد للمقارنة. وقد خلص الباحث من ذلك إلى الآتي:

- 1 - ازدياد إجمالي موجودات البنوك اليمنية خلال مدة الدراسة. وقد كانت نسبة مساهمة البنوك الوطنية الإحدى عشر في المتوسط (65.4%) من ذلك الإجمالي. في حين كان نصيب البنوك الأجنبية الأربعة في المتوسط (34.6%). وكان أعلى معدل نمو محقق للبنوك الإسلامية إذ تجاوز في المتوسط (41%) خلال مدة الدراسة، ومع هذا التطور والنمو نجد أن حجم موجودات القطاع المصرفي اليمني لم تتجاوز (0.42%) من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي طيلة مدة الدراسة.
- 2 - انخفاض توظيفات المصارف اليمنية، وعدم قدرتها على إحداث زيادة في توظيفاتها تتناسب والزيادة في مواردها المالية، إذ لم تتجاوز تلك التوظيفات إلى الودائع (35%) طيلة مدة الدراسة وكانت في المتوسط (31%) وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت ببعض الدول العربية، التي تجاوزت فيها هذه النسبة (87%)، كما أن معدل توظيف الموارد المتاحة هو الآخر لم يتجاوز (30%) طيلة مدة الدراسة وكان في المتوسط (26.2%)، وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت ببعض الدول العربية والتي وصلت فيها هذه النسبة (63%).
- 3 - قصور البنوك اليمنية عن القيام بالدور المأمول منها تجاه التنمية الاقتصادية في البلد، إذ لم يتجاوز ما قدمته لتمويل القطاعات الاقتصادية

الهامة كالزراعة والصناعة (3%) و (20.7%) على التوالي طيلة مدة الدراسة في مقابل أكثر من (52%) لقطاع التجارة, وقد يرجع السبب في ذلك إلى قصر مدة استرداد الأموال المستثمرة في قطاع التجارة وسرعة العائد منها.

- 4 - في الوقت الذي وصلت فيه أرصدة البنوك اليمنية في الخارج إلى أكثر من (22%) من إجمالي الأموال لديها, نجد أن إجمالي حسابات البنوك والمراسلين في الخارج لدى البنوك اليمنية لم يتجاوز (2.1%) وهو ما يدل على عدم استثمار أموال تلك البنوك في خدمة التنمية المحلية للبلد.
- 5 - اتسام سياسات التوظيف في البنوك اليمنية بالمبالغة الشديدة في مراعاة اعتبارات السيولة, ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة السيولة العامة في المتوسط إلى (53.2%), وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالنسبة المعمول بها عالمياً والمحددة بـ (30%), وهذا يدل على نقص أدوات الاستثمار لديها ولجوءها أما إلى الاحتفاظ بأموال سائلة لديها, أو الاستثمار في أصول شبة سائلة مضمونة كأذون الخزانة ونحوها, ويرجع ذلك إلى تخوف تلك البنوك من مخاطر عدم استرداد القروض التي تمنحها لعملائها, ولاسيما في ظل ضعف سلطة القانون في البلد, وعدم وجود سوق مالي تستطيع من خلاله تلك البنوك بيع أوراقها المالية عند حاجتها للسيولة. مما يضطرها للاحتفاظ بأموال سائلة في خزائنها.
- ب- النتائج المتعلقة بالدراسة الميدانية:

- قامت الدراسة بعكس الجانب النظري وخصوصاً النسب المالية في استمارة استبانة قدمت إلى مديري البنوك اليمنية عينة الدراسة وموظفيها, وخرجت من ذلك بعدد من النتائج أهمها:
- 1 - قلة عدد مبحوثي البنوك الإسلامية ممن قاموا بدراسات شرعية, إذ لم يتجاوز (17.2%) فقط.
- 2 - اشترك البنوك التقليدية والإسلامية في عدد كبير من النسب المالية بينهما, فمن بين (55) نسبة مالية اشتركت في (42) نسبة مالية, وهو ما يشكل (76.4%) من حجم النسب المالية الإجمالي التي قدمت للمبحوثين, ولم يختلفوا إلا في (13) نسبة مالية, وهو ما يشكل (23.6%) من حجم النسب المالية الإجمالي, وهو يدل على عدم

- الاختلاف الكبير للنسب المالية المستخدمة في كلا البيئتين.
- 3 - أن أكثر النسب المالية اختلافاً بين البنوك التقليدية والإسلامية اليمينية تلك التي تتعلق بالربحية، والتوظيف، وذلك لاختلاف عوائد البنوك التقليدية المعتمدة فيه على عنصر الفائدة الثابتة، وطبيعة توظيفها للأموال المعتمد على الإقراض، على عوائد البنوك الإسلامية المعتمدة فيه على الإرباح المتغيرة، وطبيعة صيغ التوظيف لديها والمعتمدة فيه على المرابحة، والمضاربة، والمشاركة.
- 4 - تأثير البيئة القانونية والمتمثلة بمتطلبات البنك المركزي، والبيئة الدولية والمتمثلة بمقررات بازل على البنوك اليمينية سواء كانت تقليدية أو إسلامية، ويتضح ذلك من خلال الاهتمام بتلك النسب التي تقيس درجة سيولة البنك ومدى كفاية رأس المال فيه، وخاصة نسبة بال في كلا النوعين من البنوك ولم تختلف تلك الأهمية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- 5 - أن النسب المالية الخاصة بالبنوك التقليدية والتي كان من المتوقع عدم صلاحيتها للبنوك الإسلامية، نجد أن المبحوثين في البنوك الإسلامية قد أجابوا بعدم استخدامها الآن، إلا انه يمكن استخدامها مستقبلاً، وفي المقابل نجد أن النسب المالية الخاصة بالبنوك الإسلامية والتي كان من المتوقع عدم صلاحيتها للبنوك التقليدية، نجد أن المبحوثين في البنوك التقليدية قد أجابوا بعدم إمكانية استخدامها الآن ومستقبلاً أيضاً، وهو ما يعكس مدى حاجة البنوك الإسلامية للتكيف مع البيئة التقليدية، بخلاف البنوك التقليدية التي تعمل في ظل بيئة تتناسب وطبيعة عملها، إلا انه يمكن أن تتبدل إجابات المبحوثين في نظر الباحث إذا تبدلت البيئة التي تعمل فيها تلك البنوك، أو إذا أقدمت البنوك التقليدية على فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية فيها، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الراهنة والتأثيرات السلبية المحتملة على البنوك التقليدية اليمينية.
- 6 - تركز اهتمام البنوك التقليدية على النسب التي تقيس علاقة مصادر الأموال الخارجية بهيكلها التمويلي، في مقابل اهتمام البنوك الإسلامية بتلك النسب التي تقيس العلاقة بين مصادر التمويل الداخلية فيها بغيرها من البنود، ويرجع ذلك إلى حرمة حصول البنوك

- الإسلامية على ديون بفوائد، وبالتالي تركيزها على الاهتمام بالنسب التي تقيس مواردها الذاتية.
- 7 - مع اختلاف طبيعة عمل البنوك التقليدية وأهدافها عن طبيعة عمل البنوك الإسلامية وأهدافها، إلا أنه يمكن إيجاد نموذج مشترك يتكون من (15 نسبة مالية مشتركة) بينهما يصلح لتقييم سياسات إدارة الأموال فيهما. ويعود اقتصار النموذج على (15 نسبة) فقط؛ لكوننا أخذنا أعلى الشروط (فروض البيئة)، لكي يمثل النموذج المستوى الأمن للاستخدام في كلا البيئتين التقليدية والإسلامية، وذلك لرفع مستوى الثقة في استخدامه في كلا البيئتين، إلا انه يمكن ارتفاع عدد النسب المكونة لذلك النموذج، فيما إذا خفضنا سقف الشروط (فروض البيئة)، ليصل إلى (42 نسبة) مشتركة. بينما تظل الـ (13 نسبة) المتبقية غير صالحة للاستخدام في ظل بيئتي المصارف اليمينية (التقليدية، والإسلامية) كنموذج مشترك بينهما، إلا انه يمكن استخدامهم في حال تغيير البيئة التي تقام عليها الدراسة، أو في حال أن البنوك التقليدية فتحت لها نوافذ للمعاملات الإسلامية.
- 8 - رغم اختلاف مقررات بازل عن طبيعة عمل البنوك الإسلامية، إلا أن أهمية تلك المقررات وأهمية تحقيقها في تلك البنوك لا تقل أهمية عن نظيرتها التقليدية في نظر المبحوثين.
- 9 - أثبتت إجابات العينة المبحوثة أن تحدي إدارة المخاطر (ائتمانية، سوقية، تشغيلية)، قد احتلت نفس الأهمية في كلا النوعين من المصارف بدرجة أهمية (4.59)، وهو ما يظهر المعاناة المتساوية لكلا النوعين من البنوك في إدارة مخاطرها على وفق ما تتطلبه مقررات بازل، كما أن تحدي وقوع اليمن ضمن الدول عالية المخاطر، وتحدي زيادة رأس المال وتخصيصه، يعدان هما الآخران أهم التحديات في كلا الصنفين من البنوك، وان كان تحدي زيادة رأس المال وتخصيصه في البنوك الإسلامية يشكل تحدياً أعلى نسبياً من البنوك التقليدية، وهو يظهر مدى الصعوبة التي تواجهها تلك البنوك في تأمين رأس المال الكافي لبيسط نسبة كفاية رأس المال كما حددتها مقررات بازل، خاصة لحرمة بعض بنود رأس المال المساند الذي أقرته اللجنة كالفروض المساندة طويلة الأجل في البنوك الإسلامية.

10 - على الرغم من أن الشعب اليمني شعب مسلم، إلا أن درجة إلمامهم بالمعاملات المصرفية الإسلامية محدود، ويتضح ذلك من خلال عدم إدراك وفهم الكثير من المتعاملين مع البنوك الإسلامية لحقيقة التعامل الإسلامي، والتي كانت من بين أهم المشاكل التي تواجهها تلك البنوك، ويرجع ذلك لحدائثة العمل المصرفي الإسلامي، وتعود الناس لمدة طويلة للتعامل مع البنوك التقليدية.

ح - مقترحات الدراسة:

على ضوء النتائج السابقة، يمكن التقدم بالمقترحات الآتية لمسؤولي البنوك التقليدية، والإسلامية، والأجهزة الرقابية اليمنية، وجميع المهتمين بشؤون المصارف في اليمن:

- 1 - على البنوك اليمنية أن تعمل على رفع نسبة توظيفاتها مقارنة بودائعها، أو بإجمالي مواردها في استثمارات أكثر عائداً، لما لذلك من دور في خدمة المجتمع، واجتذاب أكثر عدد من العملاء. وبالمقابل يتوجب على الدولة القيام بدورها في تطبيق القانون على المدين المماطل ليقوم بالوفاء بالتزاماته المالية.
- 2 - على البنوك اليمنية وضع سياسات استثمارية تأخذ في الحسبان التوازن بين آجال الحصول على الأموال، ومدة توظيف تلك الأموال، على أن يتم التركيز في ذلك التوظيف على تمويل وإقراض القطاعات الاقتصادية الهامة من زراعة وصناعة، وليس الاقتصار فقط على قطاع التجارة.
- 3 - السعي إلى توظيف المصارف لمواردها في خدمة المجتمع المحلي، والحد من استثمار تلك الأموال في الخارج، أو الاقتصار على استثمارها في أدون الخزانة كما هو معمول به حالياً.
- 4 - على البنوك الإسلامية العمل على استحداث أدوات مالية إسلامية جديدة تستطيع من خلالها تلك البنوك تغطية احتياجات ومتطلبات العصر، وذلك من خلال التنسيق بين الهيئات الشرعية والخبراء الاقتصاديين والماليين فيها.
- 5 - حث المصارف اليمنية إلى استقطاب الموارد البشرية المتخصصة في مجال النقود والمصارف وتأهيلها وتدريبها، لما لذلك من دور كبير

- في تطوير مقدرتها على تنفيذ مقررات بازل.
- 6 - ضرورة اهتمام موظفي البنوك الإسلامية بإجراء الدراسات الشرعية فيما يتعلق بالتكليف الشرعي لمختلف الجوانب المتعلقة بالحصول على الأموال واستثمارها، وتقديم مختلف الخدمات المصرفية في تلك المصارف.
- 7 - أن تعمل البنوك التقليدية اليمنية على التفكير والاهتمام بصيغ الاستثمار الإسلامية، والنسب المالية المستخدمة لتقييم سياسات إدارة الأموال في البنوك الإسلامية، وخاصة بعد ما أثبتت الأزمة المالية الراهنة إشكاليات الاعتماد على الفائدة الثابتة والديون، والذي كان سبب في إفلاس العديد من البنوك العالمية.
- 8 - العمل على تطوير معايير أداء خاصة بالمصارف الإسلامية، تتناسب مع طبيعة هذه المصارف والصيغ التي تستخدمها، والأهداف التي تعمل على تحقيقها، بجانب تكيف المعايير الخاصة بالمصارف التقليدية لتتناسب وطبيعة المصارف الإسلامية، لما لذلك من أهمية في إظهار مدى قيام المصارف الإسلامية بدورها الاجتماعي تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، والفهم السليم لأهداف هذه المصارف ورسالتها لدى أجهزة الإعلام المختلفة.
- 9 - قيام المصارف الإسلامية اليمنية بتعريف وتوعية الجمهور بطبيعة عملها، لما لذلك من دور في إبعاد مخاوف الجمهور من التعامل معها، وزيادة فهمهم للصيغ المصرفية الإسلامية، وذلك حتى لا يتم محاصرة تلك البنوك في المجتمعات التي تعمل فيها.
- 10 - ضرورة تعامل الجهات الرقابية في اليمن كالبنك المركزي اليمني وغيرها تعاملاً خاصاً مع المصارف الإسلامية يتماشى مع طبيعتها، وبالشكل الذي يوفر لها قدرة ومرونة أكبر في القيام بإعمالها ونشاطاتها.
- 11 - التوجه بدرجة أكبر نحو العمل على ضمان التعاون، والتنسيق، والتكامل بين المصارف الإسلامية اليمنية فيما بينها وبينها وبين غيرها من المصارف الإسلامية الدولية بالشكل الذي يؤدي إلى اعتماد بعض هذه المصارف على البعض الآخر، لما لذلك من دور في نجاح البنوك الإسلامية؛ كون نجاح العمل المصرفي يتطلب وجود

شبكة واسعة ومتفرقة من البنوك منتشرة حول العالم.

ط - أفاق الدراسة:

عند خوضنا لهذه الدراسة تبين لنا أن هناك جوانب أخرى متعددة متصلة بالدراسة تحتاج إلى مزيد من الدراسة يمكن أن نتقدم بها كمقترحات لدراسات مستقبلية للراغبين في مواصلة المشوار في هذا المجال، لعل أهمها:

- 1 - مصادر واستخدامات الأموال في البنوك (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية).
- 2 - اثر مقررات بازل على البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية (دراسة مقارنة).
- 3 - اثر تطبيق (بازل) على ربحية المصارف في الدول النامية (دراسة مقارنة بين بازل 1 وبازل 2).
- 4 - القيمة المدركة لحقيقة التعامل الإسلامي عند المتعاملين وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف الإسلامية.
- 5 - القيمة المدركة لحقيقة التعامل الإسلامي عند المتعاملين وأثرها على رضا العميل في المصارف الإسلامية.